الحياة الخفيّة ليُوريدِس غيزمو

عائشة بلحاج

هما أختان لهما ارتباطٌ التّوائم وتماسكهم، حتى أنّهما لم تَستطيعا الحياة حين فرّقهما الأب. لكنّهما حفظتا الحبّ إلى آخر العمر؛ فظلّت كلّ منهما تبحث عن الأخرى عشرات السّنين، مقتنعة بأنّ الأخرى تعيش حياةً أفضل، وفي ذلك عزاءٌ لها. لكن كلتيهما كانت تعيش في بؤس. لنمط الحياة الذي أُجبرتا عليه، سواء للأخت التي طردها الأب من الأسرة، أو التي ظلّت داخلها، حتى عندما تزوجت لم تبتعد.

يروي الفيلم البرازيلي «الحياةُ الخفيّة ليوريديسْ غيزمو» قصة أختين تعرّضتا لكل أنواع الظلم من الأسرة والمجتمع، حتى أنّهما، وهُما السّند الوحيد لبعضهما، تم تفريقُهما عن بعضهما، إلى آخر العمر. فتظلُّ أنت المشاهد الذي يرى المسار المؤلم لحياة كلّ منهما، تأمّل أن تلتقيا في أيّ عتبةٍ من عتبات الحياة. لكن هيهات، ظلّت الظروف حولهما تتحكّم في مساراتهما، وتُبعدهما بعضهما عن بعض.

مع ذلك، الفيلم تحفة سينمائية حقيقيّة، ولا يمنع الأسى والألم اللّذان يأكلان كل شيء حيّ فيه، من رؤيته، فهو تجربة فارقة في روح المشاهد؛ من حيث الاقتراب من قسوة بعض الأسر ضد النساء، حتى ولو كان المجتمع غير عربي وغير مسلم وغير شرقي، فإنّه كان قاسياً ضد البطلتين، كما ضدّ النساء عموماً. هكذا سيجد الذين يقولون إنّ المرأة في العالم غير العربي، لا تقل معاناة عن المرأة فيه، دليلاً أكيداً على ذلك. وكأنه عذرٌ حقيقي للعنف على المرأة الشرقية. يُذكّر الفيلم برواية «الدفتر الكبير»، وبطليها التّوأمين اللّذين فرّقهما والدهما، حتى يعتادا على العيش بعيداً. ثم فرّقتهما الحدود عندما هرب أحدهما من النّظام الاستبدادي في بلدهما .. لكن شعورا غامرا من التّماهي مع الآخر جعل بُعدَهما عن بعضهما فصلاً لهما عن لذّة الحياة. كيف يفرح من قُسم جسده وروحه على اثنين، ووضع أحدهما في مكانٍ لا يصل إليه الآخر، كبيدقين ليس لهما من حراكٍ غير ما تفعله به اللاعبين؟

عندما تحرم توأماً من نصفه الآخر، فأنت تمنعه من تحقيق التوازن النفسي، طالما حُرم ممّن يحب. والحرمان جريمة عاطفيةٌ يرتكبها الآباء أكثر من غيرهم، فما من كائن له القدرة على التحكّم في مصير آخر أكثر من الوالدين؛ فبيديهما أن يصنعا إنساناً سويّاً، أو كائناً مسموماً يدسّانه في خاصرة المجتمع، ليُدمّر كلّ ما يحتكّ معه من بشرٍ أو بلسمه من حجر.

فيلم «The Invisible Life of Eurídice Gusmão» صرخة قوية وعميقة، لابد من مشاهدته رغم النّهاية المؤسفة؛ إذ لا شيء أسوأ من نهايةٍ حزينةٍ لفيلم تتغلغل شخصياته داخل أرواحنا كدبيب نملة. لكن لو لم تكن النّهاية هكذا، هل كان الفيلم سيعلق داخل كلّ منّا؟ قد يفعل نسبيّاً ثم ننساه تحت خدر نهايته السّعيدة. لكن وهو هكذا صفعنا، وأبقانا متيقّظين كالذئاب تنام بعينٍ واحدة. الثانية تبحث في المحيط عن مصير بديل، من أجل غيدا ويوريديس، يشكّل الأبناء، في جلّ الأسر التقليدية استثماراً من أجل التقاعد، والعجز في آخر العمر. لا من أجل منحهم حياةً أفضل من حياتهم، وأفضل ما يمكنهم الحصول عليه في مجتمعاتٍ تعاني من آفاتٍ كثيرةٍ معدية تسوّس حياة وروح كل من أُعدي بها. والعنف أكثرها خطورةً وقابليةً للعدوى. ولعل أقرب نموذج هي حالة الشابة المصرية نيرة التي قتلها زميلها أمام باب الجامعة، الجامعة، حيث يرسل الآباء أبناءهم وهم أكثر اطمئناناً، فالمدارس والجامعات بيوتهم الثانية. ولكن إذا كان البيت نفسُه أكثر خطورة على النساء، من الشارع، بالنسبة للعنفين، النفسي والجسدي، فإنّ البيت الثاني لن يقلّ عنفاً عن ذلك. لكنه يكون غالبا عنفاً لفظياً وتحرّشاً جنسياً، غير أن القتل مستوى آخر من العنف لا نجده للأسف إلا في البيوت بسبب النّظرة الذكورية إلى المرأة التي تراها مِلكا للرجل، أبا أو أخا أو زوجا. وهو كأي مالكٍ له أن يتصرّف في ما يملكه، ولو بإسكاته إلى الأبد، وهو ما قد يحدث في حالاتٍ غير قليلة.

تدور قصة يوريديس وغيدا في خمسينيات القرن الماضي، أما الآن، فالأمور تغيّرت كليّا هناك. في انتظار تغيّرها هنا.

كيف سيستعيد بايدن ثقة الرياض

رانيا مصطفى

تحمل زيارة الرئيس الأميركي جو بايدن، إلى الرياض، منتصف الشهر المقبل (يوليو/ تموز)، عنواناً أميركياً عريضاً، هو استدراك التقييم الخاطئ للعلاقة مع الحلفاء في الخليج، خصوصا السعودية، ومحاولة استعادة ثقة ولي العهد، محمد بن سلمان، بعد جفاء سببه اعتناق إدارة بايدن، ومن دون مراجعة كافية، «عقيدة أوباما»، عن الانسحاب من الشرق الأوسط إلى محيط الصين شرقاً، ما ترجم بالتخلّي عن التزامات واشنطن بخصوص أمن منطقة الخليج العربي؛ حيث فرضت الحرب الأوكرانية على واشنطن الانتباه إلى أهمية السعودية في مجال الطاقة، والحاجة لدورها في خفض سعر النفط. وعلى الرغم من انتقادات المتهمين بافتعال الاضطراب، فاعلن الطلاب إضرابًا مفتوحًا، واعلنوا عن مطلبهم الرئيس، المتمثل في حقهم بحياة جامعية آمنة، وضمانٍ حرية الرأي والتعبير، وإعادة الطلاب المفصولين، ومتابعة علاج المتضررين منهم، وتقديم الاعتذار لهم. ولم تفلح محاولات إدارة الجامعة استقبالاً على مطالبهم، وإجهاض إضرابهم عبر إعلانها استبدال عقوبة الإنذار بالفصل. ولو لم يتدخّل مجلس الأمناء بتاليف لجنة تحقيق يرأسها أحد أعضائه، وهو الأكاديمي عمّار الدويك، لدخلت الجامعة والمجتمع المحلي في وضع لا يستقيد من إشعال نيرانه إلا العدو الصهيوني المتربص بالمؤسسات الوطنية، والساعي إلى تفتيتها وإضعافها.

أنجزت لجنة التحقيق عملها بسرعةٍ وشفافية ونزاهة، بعدما استمعت إلى 27 شهادة، وشاهدت 40 شريطا مسجلاً، وراجعت كاميرات المراقبة في أرجاء الجامعة، واعلنت عن قراراتٍ حاسمةٍ أبرزها تقديم الاعتذار للطلبة وأسرهم، بعد إعلانها أنه لم يتبيّن لديها توزع الطلبة بأعمال العنف، أو محاولتهم اقتحام الجامعة بالقوة، نافية بذلك الرواية التي رَدّدتها الأجهزة الأمنية، كما أكّدت أن «الأحداث المؤسفة والسلوكيات التي بدرت عن بعض موظفي الأمن لا تعكس سياسات وتوجهات الجامعة»، وتبعًا لذلك، قرّرت إعفاء مدير أمن الجامعة من وظيفته، وإنهاء خدمات ستة من موظفي الأمن، وإحالة 16 آخرين إلى لجان تاديبية، إذ «إن أمن الجامعة أظهر سلوكًا عنيفًا جدًا في مواجهة الطلاب لم يكن مبرّرًا». ولتلافي ذلك في المستقبل، قرّرت اللجنة إعادة هيكلة وتدريب أمن الجامعة، وشكّل الأمر، بالنسبة للسعودية خصوصاً، فرصة للعب على التباينات بين روسيا والغرب، من أجل تحصيل بعض المكاسب فيما يتعلق بالتسليح، وبإعادة النقاش بشأن العودة إلى البرنامج النووي الإيراني، وحول النفوذ الإيراني في المنطقة، في 2014، بعد ضم الرئيس الروسي بوتين شبه جزيرة القرم. كانت السعودية قد رضخت للطلب الأميركي رفع سقف إنتاج النفط، في مخالفة لمصلحتها الاقتصادية، اليوم، تبقى على إنتاجها في حدود دنيا، وتستفيد خزينتها، في ظل زيادة الطلب الدولي على الطاقة، من العوائد المرتفعة لبيع النفط الخام، لتمويل مشروع بن سلمان «رؤية 2030» التنموي. وهذا يعني أنها لن تقبل بالطلب الأميركي بتخفيض الأسعار من دون مقابل يرضيها.

أضعف ارتفاع أسعار مصادر الطاقة تأثير وقبلها رفض بن سلمان الرد على مكالمة بايدن، وكان قد استقبل وفداً جمهورياً من الكونغرس، لتوجيه رسالة إلى الديمقراطيين، وتذكيرهم بأن العلاقات السعودية - الأميركية كانت أفضل حالاً في عهد ترامب، خلافاً لما كانت عليه زمن أوباما، ولما هي عليه زمن بايدن. تشعر دول الخليج بالخذلان الأميركي بعد رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب، وبالإصرار الغربي على العودة إلى الاتفاق النووي، وبغض النظر الأميركي عن صواريخ إيران البالستية، وتمدّد أذرعها في المنطقة، خصوصاً لبنان والعراق واليمن، وكذلك سورية؛ فضلاً عن الانتقادات الأميركية المستمرة للملف حقوق الإنسان في السعودية، والتي كانت واحدة من عناوين دعاية بايدن الانتخابية، قبل تسلّمه الحكم.

بات هناك فقدان ثقة عربي بالسياسات الأميركية، وعزْمٍ الانسحاب الأميركي الدراماتيكي من أفغانستان، ويُضاف إليه المالية للتأكّد من عدم وجود ازدواجية في دائرة الأمن»، الأمر الذي يعكس الخوف والقلق من ارتباط موظفي أمن الجامعة بأجهزة أمنية وإدارية ضمن السلطة الفلسطينية، وذلك حرصًا منها على ضمان استقلالية الجامعة مستقبلاً. وفي الوقت ذاته، أكد مجلس الأمناء على إجراء انتخابات مجلس الطلبة دوريًا في نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام.

يتبادر إلى الذهن، بعد هذه القرارات، أن فتيل الأزمة قد نُزع، وأن مجلس أمناء جامعة النجاح قد أعادها إلى مسارها الأكاديمي المميّز، وإلى دورها المجتمعي الرائد، وهو القرار الذي لقي تأييدًا من الكتل الطلابية، بمختلف توجهاتها السياسية، بما فيها كتلة الشبيبة الفتحاوية التي وقفت مع الإضراب بعد الحوادث الأخيرة، كما لقي ترحيبًا واسعًا من المجتمع المحلي. لكن اللافت كان تداعيات ذلك في بعض أوساط حركة فتح، إذ قدّم عضو اللجنة المركزية لحركة فتح توفيق الطيراوي استقالته من موقعه مفوضًا للمنظمات الشعبية للرئيس محمود عباس، وهو الموقع الذي يتضمّن الإشراف على النقابات، بما فيها انتخابات الحركة الطلابية، ولم يعلن الطيراوي سبب استقالته، وما إذا كانت احتجاجًا على تصرّفات الأجهزة الأمنية وتدخّلاتها، أم احتجاجًا على قرارات مجلس أمناء الجامعة.

شكّلت قرارات مجلس أمناء جامعة النجاح انتصارًا للجميع بانتماءاتهم المتعدّدة، وانحيازًا لقيم الحرية والوحدة والعدالة والديمقراطية، كما أن من شأن الالتزام بها إتاحة عودة روح الحوار والتعاون والنضال المشترك بين مختلف الكتل الطلابية بعيدًا عن الضغوط والتدخلات الأمنية، وهي انعكاسٌ لحالة الوعي المجتمعي الرافض للممارسات التسلطية والقمعية، والاعتداء على الحرّيات العامة، والتغوّل على المؤسسات الوطنية، وتعبير واعٍ عن نخبة مجتمعية وأكاديمية متميزة لمثل هذه الممارسات التي تعد عقبة أمام التصدّي الجمعي للاحتلال الصهيوني في فلسطين.

(كاتب فلسطيني)

> انحازت قرارات مجلس أمناء جامعة النجاح لقيم الحرية والوحدة والعدالة والديمقراطية

كاريكاتير عماد حجاج

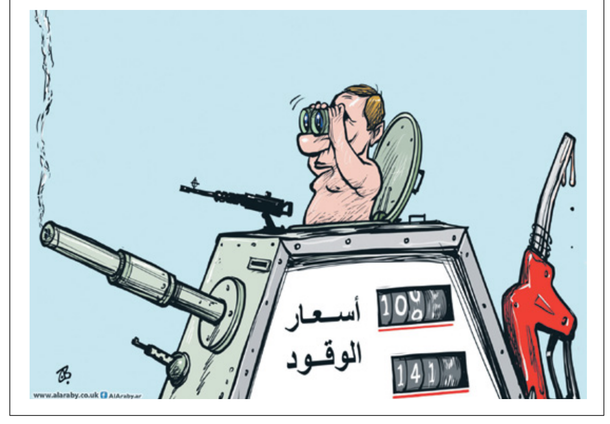

في انتظار عصا الراعي بايدن

أسامة أبو ارشيد

هي حقيقة، كثير من العرب يجمعهم رئيس أميركي ويفرّقهم آخر، والشواهد هنا كثيرة. يعلن البيت الأبيض أن جو بايدن سيزور منطقة الشرق الأوسط، منتصف الشهر المقبل (يوليو/ تموز)، فتبدأ الجولات الدبلوماسية الملكوكية تمهيداً لاستقباله وتلبية قائمة أوامره مقدّماً. وقبلها، عام 2017، تقاطر قادة وممثلون عن 55 دولة عربية وإسلامية إلى الرياض، للترحيب بالزعيم الأميركي حينئذ، دونالد ترامب، وتقديم فروض الطاعة له. بعد ذلك، حوصرت قطر من أشقاء عرب بمباركة منه، وما أن خسر الانتخابات، وقبل أقل من ثلاثة أسابيع على تنصيب بايدن رئيساً، مطلع عام 2021، أعْلن عن رفع الحصار، ذلك أن السيد الجديد أوضح، مرشداً، أنه يعارضه.

اليوم، يجري طامعاً به «الكرم» العربي الأصيل، علّه يحصل على مزيد من براميل النفط الخليجية لتعويض الروسي منه المفروض عليه وعلى غزّه عقوبات غربية بسبب غزو أوكرانيا، ما دفع بأسعار الطاقة عالمياً إلى مستويات غير مسبوقة. أيضاً، وهذا الأهم، أن بايدن يحلّ ضيفاً ثقيلاً (في ميزانها نحن الشعوب، لا الأنظمة) وفي جعبته مخطّطات للدفع بمشروع تطبيع إسرائيل عربياً في المنطقة، وجعلها مركزاً لها لتطويق إيران وحوائطها. وهو لن يفاجأ بأن المضيفين قد بلغ «كرمهم» حدّ أن كانوا قد لبّوا رغبته، حتى قبل وصوله إلى الرئاسة، ولأن «إكرام» الضيف الأميركي واجبٌ في أعرافهم فهم سيعطونه المزيد من دون سقوف ولا حدود. أما السيادة والكرامة والمصالح القومية العربية فمصطلحات في قاموس «بخلاء» العرب، وحاشا لهم أن يكونوا منهم!

كثير من سياسات إيران وأفعالها في المنطقة قبيحة ومجرمة بحقنا نحن العرب، المشكلة أن من يتحالفون مع إسرائيل ضدها لا يقلون إجراماً عنها في حقّنا، وفي الوقت نفسه، هم عاجزون عن تطوير مشروع ذاتيّ للتصدّي لها. كان الرئيس الأميركي الأسبق، باراك أوباما، أدرك هذه الحقيقة، ولم يخجل من رميها في وجوههم في مقابلته الشهيرة مع مجلة أتلانتيك الأميركية، عام 2016، «لا يملك شركاؤنا الخليجيون، أصدقاؤنا التقليديون، القدرة على إطفاء النيران بأنفسهم أو الفوز بشكل حاسم (في صراعهم مع إيران)، وهذا يعني أن علينا التدخل واستخدام قوتنا العسكرية لتصفية الحسابات. ولن يكون ذلك في مصلحة الولايات المتحدة ولا الشرق الأوسط». وأوباما هنا محقّ، فكيف يقدر على منافسة إيران من جعلوا أولوياتهم سحق شعوبهم، وتدمير بلادهم، ورهن سيادتها، بل واستهداف القادرين على التصدّي لعدوانها ووكلائها في المنطقة وإضعافهم وتركهم نهباً لها أو عرضة لابتزازها؟

ثالثة الأثافي أن تكون إسرائيل، ذلك الخنجر الذي غرس في الخاصرة العربية بتخطيط إمبريالي ماكر لإبقائها مقسّمة مشتتة، هي الحل والحليف في مقاربة تلك الأنظمة. لا يهم هؤلاء ما يختزنه الضمير والوعي العربيان من بغض وكراهة للكيان الصهيوني وجرائمه بحقنا، بوصفنا أمة، وبالتالي، هم يعزّزون مكانة إيران فيهما، أو بريكانهما عند محاولة الحكم عليها، كما أنهم لا يابهون لحقيقة أن الدولة العبرية لن تقبل بسقوط قطرة دم واحدة من جندي من جنودها من أجلهم. دماء أبناء إسرائيل في عقيدة قادتها هي من أجل دولتهم ومن أجل مصالحها فقط، وليت بعض لُاذنا برامبرانت منهم، ولكنهم جعلوا من دمائنا قرابين يقدّمونها لمن يرون فيهم أسياداً، وبهذا يكون عبيد الأسياد يضحّون بعبيد العبيد. يدرك الأميركيون بشكل عميق كيف تفكّر بعض الأنظمة العربية، ومن ثمّ فهم لا يتردّدون في إهانتهم أكثر فأكثر، إذ إن ثمن الضغط على إسرائيل عندما تتحدّى السيد الأميركي فادح سياسياً في واشنطن، أما تطويع كثير من قادة العرب فهو بسهولة تشكيل العجين.

لن تجلب زيارة بايدن إلى المنطقة خيراً أبداً، إنما مزيداً من التحريش بين أبنائها وأهلها، في حين تتنعّم إسرائيل في جنائنا وتتفيأ ظلالنا، وترقب بؤسنا وباسنا الشديد بيننا.

النتيجة، عالنا العربي مخترق، وجسّده بال ومنهك، ينتشر فيه العفن، وهو مليء بالثقوب، ومن ثمّ فلا تعجب إن غرقت سفينته في ظلمات بحر لُجّيّ، ذلك «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» (يونس: 44).

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

جامعة النجاح... نحو حياة جامعية آمنة

معين الطاهر

أحسن صنعًا مجلس أمناء جامعة النجاح الذي يرأسه منيب المصري، ويضم شخصيات ورموزًا أكاديمية واجتماعية، عندما تدارك الوضع المقلق في الجامعة، الناتج من قمع أجهزة أمن الجامعة تجمعين احتجاجيين داخل حرمها خلال أسبوع، في الرابع والثامن عشر من يونيو/ حزيران الحالي، على نحو أدّى إلى إصابة طلاب وطالبات الصهيوني وجرائمه بحقنا، بوصفنا أمة، وبالتالي، هم يعزّزون مكانة إيران فيهما، أو بريكانهما عند محاولة الحكم عليها، كما أنهم لا يابهون لحقيقة أن الدولة العبرية لن تقبل بسقوط قطرة دم واحدة من جنديّ من جنودها من أجلهم. دماء أبناء إسرائيل في عقيدة قادتها هي من أجل دولتهم ومن أجل مصالحها فقط، وليت بعض لُاذنا برامبرانت منهم، ولكنهم جعلوا من دمائنا قرابين يقدّمونها لمن يرون فيهم أسياداً، وبهذا يكون عبيد الأسياد يضحّون بعبيد العبيد. يدرك الأميركيون بشكل عميق كيف تفكّر بعض الأنظمة العربية، ومن ثمّ فهم لا يتردّدون في إهانتهم أكثر فأكثر، إذ إن ثمن الضغط على إسرائيل عندما تتحدّى السيد الأميركي فادح سياسياً في واشنطن، أما تطويع كثير من قادة العرب فهو بسهولة تشكيل العجين.

لن تجلب زيارة بايدن إلى المنطقة خيراً أبداً، إنما مزيداً من التحريش بين أبنائها وأهلها، في حين تتنعّم إسرائيل في جنائنا وتتفيأ ظلالنا، وترقب بؤسنا وباسنا الشديد بيننا.

النتيجة، عالنا العربي مخترق، وجسّده بال ومنهك، ينتشر فيه العفن، وهو مليء بالثقوب، ومن ثمّ فلا تعجب إن غرقت سفينته في ظلمات بحر لُجّيّ، ذلك «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَٰكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ» (يونس: 44).

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

خيمة كرة القدم الأنثروبولوجية

يقظان التقي

حين تثير كرة القدم الجنون والخيال. .. أعلنت قطر عن إقامة ألف خيمة لاستضافة مشجّعي كأس العالم 2022. يضيف هذا إلى المونديال اهتماماتٍ أخرى، في صميم النهج الأنثروبولوجي الذي يسعى إلى إظهار عوالم الصحراء، وجعلها تحت الصورة والضوء، وفي متناول السيّاح.

تنطلق كرة القدم التي تستضيفها الدوحة في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وتقام المباراة النهائية في 17 ديسمبر/ كانون الأول. وقد نقلت وكالة رويترز عن المدير التنفيذي لإدارة الإسكان واللجنة العليا للمشاريع عمر الجابر قوله إن «قطر تخطط لإقامة ألف خيمة لمشجّعي كأس العالم، مع سعي البلاد لجذب 1,2 مليون زائر لحضور البطولة». وستقام الخيام لتطلّ على المشاهد الصحراوية المحيطة بالدوحة، ما يقدّم للزائرين فرصة اكتشاف الصحراء، مع وجود مائتي خيمة على درجة عالية من الفخامة. وقال الجابر إن هناك خططا لإقامة قرى مسبقة التجهيز للمسجلين في مساحات خالية، أكثر من مائة ألف غرفة قروية، وما زالت أمام قطر خيارات جديدة، عندما يصل عدد الزوار إلى أعلى مستوياته في البطولات النهائية. أمرٌ مثيرٌ للغاية خلال متابعة دور مجموعات البطولة، يُتخذ من موضوع الصحراء لغة حياة، وأفكارا، وتجهيز فنون، بعيدا عن الأبراج الفندقية، مناطق إنسانية مكتشفة داخل نطاق حضارة كرة القدم العالمية. هذا تخصيصٌ في الأنشطة، والوظائف الاجتماعية للكرة، وعودة إلى ما يوصف بالحياة «البسيطة»، وممارسة فهم أنماط الحياة الصحراوية غير المعقدة.

ستشكّل الخيمة نقطة تلاقٍ وتقاطع، فكيف ستنهض بساكنيها، وبتراثهم الثقافي، ستجتمع في ملكيّات نفسية وانفعالية، لغة الزوار، دراستهم في تنوعاتهم. تراصف طبقات الساكنين، كيفية ارتباط بعضهم ببعض، تصرّفاتهم، مبادلاتهم الرمزية، أنسجة خفايا سلوكياتهم. وكما يقول ليفي شتراوس في إحدى تعبيراته «خطوة لا تخطر على البال». «وستثبت الأوتاد على الأرض». تشكّل رياضة كرة القدم دوما مساحة للإثارة، لا سيما في سياق إثبات الذات، عندما تلتقي المشاعر الرياضية بالمشاعر المرتبطة بالهوية، فتسعى الدول إلى بناء صورة مثالية في ترويج السياحة الرياضية وتوسعة المساحات المخصصة لها. قطر تبحث عن هذه التوسعة، عبر البناء على مستوى دور كرة القدم وأثرها في تعزيز علاقاتها الدولية. ثم على مستوى التقريب بين شعوب العالم. فكرة أن كرة القدم تشكّل رهانًا سياسيا بالغة الأهمية. لذا تقوم قطر بابتكارات، واجتراح حضور، في كل ما يعزّز صورة جميلة تسعى إلى بنائها. ونتيجة لبحثها عن تأمين إقامة 1,6 مليون زائر، عبر المسكن اللائق. هذا المسكن وجدته في الصحراء بموجب مسار ليس بعيدا عن المدينة/ الدوحة، بل يهْدف عدم حجب انظار الزوار عن جماليات الصحراء العربية، والمساهمة لاحقًا في إعادة تشييدها بظروف حقيقية أخرى. التوجه نحو الصحراء مثل التوجه نحو النشيد الوطني. هذا يعبر عن استخدامات وإشباعات لغة، وصورة الهوية الوطنية، سواء من حيث تاريخها، وكما هي من حيث تركيبتها، وبإضافة تعددية إلى جذرها التاريخي. هذا ما يسمح به اللقاء بين السيّاح، ويسهل الفهم والتسامح بين المتشاركين، كذلك الاتصال شرط مسبق لكل مجموعة قبل العمل، أو التفكّر مع الآخرين، تحت خيمة الترابطات المتعدّدة للمجتمع الشامل.

كرة القدم زادت ووسعت من أمكنة اللقاء، وبوتائر متسارعة في كل مدن العالم، سكان المجتمع الكروي الشامل هم، في الوقت نفسه، من هنا ومن هناك، ومن أمكنةٍ أخرى. لم تعد هوياتهم ثابتة. لم تعد منجزًا من إخفاء، أو حالة وهمية. لقد جعلت الكرة من الهوية مرنة، ديناميةً قابلة للتعديل بحسب الرغبة. نحن باستمرار نصنع لأنفسنا هوية جديدة، لنصنع ما نعتقد أننا نريد أن نكون. هذا هو جنون اللعبة، على المدرّجات، كما على الملاعب، وتثير جنون المشجّعين والرياضيين والسياسيين في بحثهم عن حدودهم، وتفرض المشاركة الانفعالية معها عالما من التجانس، والجنون، والتحيز الرياضي والمبالغة في تقدير النتائج هو الربح والخسارة. الأهم هو التبادلية من حيث الفضاءات التي تجيزها في مجتمع الاستهلاك والصورة والتواصل. وعلى الرغم من احتدام المنافسات، أحيانا تثير خصومات أكثر عمقا، من شأنها أن تشكّل هوية محرّكيها من إعلاميين وسياسيين يحتشدون وراء رموز رياضية. قطر تبني فكرة موجّهة في كرة القدم لإثبات الهوية الوطنية، وتسعى إلى بناء صورة مثالية على مستوى العالم الخارجي.

تشكّل استضافة كأس العالم رهانا بالغ الأهمية، لا سيما بعد أزمة كورونا، وفي بيئة نزوح عالمي عن مسار الحرب في أوكرانيا وتناقضاتها العالمية.

خلال إكمال رفع أعلام البلدان المشاركة في المونديال، الدوحة الأسبوع الماضي (مصطفى أبو هوس/فرانس برس)

> تجهيز فني معاصر يجري تشييده حول كبرى التظاهرات الرياضية، وينطلق منها لصياغة مشروع وبناء مجتمع قومي خيالي، أو قوميات رياضية

إرساء للعبة أكثر انتشارا ومتعة، عقد اجتماعي كروي عالمي سيكون بمثابة موجة جديدة، حين تعلو رياح الجنون في المباريات من حزن، وغضب، وفرح، ما سيدفع السياح في الصحراء، حول مشروع كروي قومي، أو خيالي، أو حياتي بلغة الصحراء. صيحةً تتكرّر الرياضة على فترات منتظمة وللتسلية، ولكن من خلال الرياضة تبرز لعبة الهوية الجماعية والعلاقات الدولية في لعبة الذات والآخرين. يقوم التجهيز الفني للخيام على تصوّر أن المهمة ستوكل إلى تركيا، لأن «الأمم المتحدة لا تملك قدرات البحث والإنقاذ في أفغانستان»، ولأن تركيا هي «أفضل» من يمكنه توفيرها بحسب ما نقل عنه.

لا يجب أن يكون هناك أي أعذار تحول دون تقديم كل دعم إنساني ممكن وعاجل للمتضرّرين من الزلزال. وبشكل أدقّ، لا يجب معاقبة الأفغان بسبب حركة طالبان. مع العلم أن تجارب عدة في العالم سبق أن أثبتت أن العقوبات الدولية تؤدي إلى وضع عراقيل أمام الاستجابات الإنسانية الطارئة في أوقات الأزمات. وبطبيعة الحال، يزداد الوضع سوءاً عندما تكون العقوبات تشمل، كما هو الحال في أفغانستان اليوم، تجميد حساباتٍ بنكيةٍ رسميةٍ بما في ذلك نحو تسعة مليارات دولار وقيود على التعاملات الماليّة.

ما تحتاجه أفغانستان اليوم تذليل أي عقبة محلية أو دولية تؤخّر عمليات الإنقاذ وتأمين الإيواء والرعاية الطبية والغذاء، وباقي الاحتياجات الأساسية. بلغة الأرقام، ومنذ ما قبل الزلزال، هناك 24 مليون شخص في هذا البلد بحاجة للمساعدة، أي أكثر من نصف عدد سكانه. ومن بين هؤلاء يوجد تسعة ملايين مصنّفين أنهم معرّضون لخطر المجاعة. وتوصف الأزمة في أفغانستان بأنها من أكثر الأزمات الإنسانية تدهوراً في العالم. لكن المؤشّرات هذا العام حول حجم المساعدات لم تكن مشجّعة، فعندما أطلقت الأمم المتحدة مطلع العام الحالي خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بأفغانستان لتوفير نحو خمسة مليارات دولار لمساعدة الأفغان في الداخل والخارج، لم تستطع تأمين سوى 9% فقط من حجم التمويل المطلوب، على الرغم من أن الأمم المتحدة والولايات المتحدة منحتا استثناءات من العقوبات لضمان استمرار المساعدات.

وإذا كان التراخي في الاستجابة طوال الفترة الماضية يجد له مبرّرات في معاقبة «طالبان» في ظل رفضها التجاوب مع المطالب الغربية واستمرار تعنتها في ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان، وخصوصاً حقوق المرأة ومنع تعليمها، وعدم تشكيل حكومة انتقالية جامعة، فإن ذلك يفترض أن يتوقّف في هذه اللحظة، لأن من يدفع الثمن هم الأفغان. وهناك ما يكفي من الآليات الممكنة لضمان مساعدتهم من دون أن يصبّ ذلك في رصيد «طالبان».

فرنسا أمام المجهول

بشير البكر

وضعت الانتخابات التشريعية يوم الأحد الماضي فرنسا أمام وضع جديد لا شبيه له منذ أكثر من ستة عقود، فلأول مرّة منذ تأسيس الجمهورية الخامسة في عام 1958، تجد البلاد نفسها أمام المجهول. ممزّقة ومختلفة ومتصارعة، بلا قيادة أو أغلبية في الحكم والمعارضة. وضع غير مسبوق، ويفتح الأبواب على شتى الاحتمالات. وأول من يتحمّل مسؤولية في ذلك هو الرئيس الحالي إيمانويل ماكرون الذي اتبع سياسة غير محسوبة النتائج، من وحي نصائح مستشاري المؤسسات المصرفية التي ينتمي إلى مجالها السياسي. وعمل، خلال ولايته الأولى، على تقويض ثنائية اليمين واليسار، التي استقرّت عليها فرنسا منذ ستة عقود، ووضع لنفسه هدف بناء مركز سياسي وسط يدور من حوله. وذهب بعيدا في هذه اللعبة، حتى تمكّن من تشتيت الحزبين الكبيرين، الاشتراكي واليمين الديغولي، اللذين شكلا قطبي التوازن تاريخيا، إلا أنه فشل في تكوين قوة وسطية تمكّنه من الحكم، ما وضع فرنسا أمام حالة من التشظّي السياسي، استفادت منها على نحو خاص القوى الهامشية في اليمين المتطرّف الذي بات يشكل أهم قوة سياسية متماسكة وموحدة.

من بين أبرز سمات المرحلة المقبلة أن رئيس الدولة سوف يكون ضعيفا، بعد أن خسر الأكثرية البرلمانية التي حازها في ولايته الأولى 350 نائبا، ولم يصل إلى العتبة المناسبة، وهي 289 نائبا. وفقد قرابة مائة نائب من رصيده، وهو ما شكّل صفعة هي الأكبر التي تلقاها رئيس فرنسي منذ ستة عقود. فهو، ببساطة، غير قادر على الحكم بارتياح، وسيظل مقيّد اليدين خمس سنوات وأسير المراكز السياسية في اليمين واليسار. ولن يكون في وسعه تمرير مشاريعه الداخلية لجهة الإصلاحات التي كان يعتزم القيام بها في الولاية الثانية، وينسحب الأمر ذاته على السياسة الخارجية التي ستبقى خاضعة للتوافقات الداخلية.

تجمّع اليسار برئاسة المرشح الرئاسي السابق، جان كلود ميلانشون، والذي حلّ في المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية، هو الآخر بلا أكثرية، وفشل في الرهان على هذه المسألة، بعد أن منحته نتائج الدورة الأولى بعض الأمل في الحصول على أغلبية برلمانية تؤهله لفرض شروطه في التعايش على ماكرون من خلال رئاسة الحكومة، وهو سيناريو كان يثير ذعر ماكرون وأطراف اليمين، لكنه لم يعد مطروحا، بل إن التحالف بين حزب ميلانشون «فرنسا الأبية» والشيوعيين والخضر والاشتراكيين من غير المضمون أن يبقى موحّدا، يتخذ الموقف نفسه من القضايا كافة، ما قد يؤدّي إلى مزيد من التصدع والتشرذم السياسي.

الرابح الأكبر في هذه الانتخابات هو اليمين المتطرف بزعامة مارين لوبان، والذي حلّ في المرتبة الثالثة بالحصول على 89 نائبا، ما يشكّل صعودا صاروخيا يتجاوز وزنه المعهود بمعدل عشر مرات، حتى أن لوبان صرّحت بأن النتائج فاجأتهم، وكانوا يتوقعون الحصول على أقل من 50 مقعدا في أحسن الأحوال، وهذه هي المرّة الأولى في تاريخ فرنسا التي يصبح لليمين المتطرّف العنصري كتلة برلمانية هي الثالثة من حيث العدد، وتتّسم بأنها متجانسة وعلى لسان واحد، ويمكن أن تلعب دورا في إشاعة الفوضى في الحياة السياسية، ولكن الأخطر هو التطبيع مع اليمين المتطرّف من خلال البرلمان، وهذا سوف ينعكس في بقية المجالات السياسية والاجتماعية والأمنية، ومن شأنه أن يشيع أجواء متوترة تهدّد السلم الأهلي ويوجّه ضربة لأواصر التعايش. أما اليمين التقليدي فقد عادت له الروح نسبيا بأن حصل على عدد من النواب، يمكّنه من تشكيل مجموعة برلمانية، ولكنه يأتي من حيث الثقل خلف اليمين المتطرّف. وعدا ذلك، فهو غير موحد ومتجانس تتنازع أقطابه المصالح، بين من يشدّ البساط باتجاه ماكرون، أو في اتجاه اليمين المتطرّف.

لا يجب حرمان أفغانستان من المساعدة

جمانة فرحات

تواجه أفغانستان كارثة إنسانية بعد الزلزال الذي ضرب المنطقة الوسطى فيها، وتسبب في مقتل 1500 شخص، وإصابة ما يزيد عن ألفي شخص في حصيلةٍ غير نهائية، من دون طبعاً الحديث عن الدمار الواسع الذي طاول المنطقة.

ما يجب التوقف عنده ردود الفعل المحلية والدولية على الأزمة، صحيحٌ أن حركة طالبان التي تحكم البلاد منذ أغسطس/ آب الماضي غير مسؤولة عن الزلزال، لكنها بطبيعة الحال مسؤولة عن إدارة الأزمة بعده. والمكابرة في أوقات الكوارث الطبيعية لا تُجدي نفعاً. فعلياً، لا تنتج سوى مآسٍ إنسانية. وترجمة ذلك أن المفقودين الذين لا يزالون تحت الأنقاض تتضاءل فرص العثور عليهم أحياء، أو حتى انتشال جثثهم. وذلك كله يقود إلى نتيجةٍ واحدة، أن عدد الضحايا سيكبُر.

ولأن الحركة تدرك جيداً حدود إمكاناتها، تولّى مسؤولون فيها الحثّ على زيادة تدفق المساعدات إلى المنطقة المنكوبة، بغض النظر عن صيغة الطلب، وما إذا كان عبر الإعلام أو من خلال طلب رسمي. والأهم أن الحركة منحت الوكالات الإنسانية إمكانية الوصول إلى المناطق المتضرّرة. وبالتالي، فعلت «طالبان» ما عليها في هذا الجانب على الأقل رهناً. تبقى متابعة حجم التسهيلات التي ستقدّمها، وما إذا كانت ستفرض أي قيود لاحقاً.

لكن الأهم رصد مدى الاستجابة الدولية لهذه النداءات في ظل العقوبات والعزلة المفروضة على ال

مغالطات عن دستور الثورة التونسية

أنور الجمعاوي

الدستور وثيقة مرجعية/ تأسيسية مهمّة في الدول الديمقراطية، فهو عقد اجتماعي، تساهم في صياغته مكوّنات المجتمع المدني، ونُخبه، وهيئاته التمثيلية، ويُفترض أن يكون محلّ توافق جَمْعي، ويشتمل على مبادئ أساسية، تنتظم وفقها شؤون الدولة. ويتضمّن الدستور ترتيب العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وضبط حقوق كلّ طرفٍ وواجباته، وتحديد نظام الحكم ومتعلّقاته، وتنظيم السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وذكر مكوّناتها، وصلاحياتها، ومجالات اختصاصها، وطبيعة العلاقة بيْنها، وضمان الحريات العامّة والخاصّة. ويتقصّد الدستور في البلدان التقدّمية بناء دولة القانون والمؤسسات، وضمان وحدتها، ونجاعتها، واستمرارها، وتعزيز التداول السلمي على الحكم، وتحقيق العدل، وتأمين الحرية وتعميم السلام والاستقرار والرفاه لجموع المواطنين. والدستور أعلى مرتبةً من القوانين والأوامر الترتيبية والمراسيم التي لا تكون شرعيّة إلا إذا كانت منسجمةً مع محامل المدونة الدستورية.

ويتكوّن الدستور التونسي الذي أنتجته الثورة (27/01/2014) من 149 فصلا، موزّعة على عشرة أبواب، تعلّقت أساسا بتحديد هوية الدولة التونسية وطبيعة نظامها السياسي، وإعلاء الحريات العامّة والخاصّة، وبيان مهامّ المجلس النيابي التشريعية والرقابية، وأدوار رأسي السلطة التنفيذية (رئيسي الجمهورية والحكومة)، وصلاحيات كلّ منهما، واعتبار القضاء سلطة مستقلّة، وضبط مهامّ الهيئات الدستورية، وترسيخ السلطة المحلّية تكريسا لمبدأ اللامركزية، والنصّ على مداخل تعديل الدستور، وكيفية تفسيره وتأويله، وذكر جملةٍ من الأحكام الانتقالية، في مقدّمتها ضرورة تطبيق مخرجات العدالة الانتقالية.

ومع أنّ دستور الثورة مسكونٌ بروح تقدّمية، توافقيةٍ ظاهرة، ومؤسّس على دمقرطة الحياة السياسية، وتأمين التوازن بين السلطات، والتداول السلمي على الحكم، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان، وصوّت عليه نوّاب الشعب فصلا فصلا، ثمّ نصّا متكاملا، وصدّقوا عليه بأغلبية ساحقة (200 من 217)، فإنّ الرئيس قيس سعيّد عطّل يوم 25/07/2021 بعض أبواب الدستور، وتحدّث يوم 13/12/2021 عن ضرورة تغييره. ثمّ عيّن تاليا ما تسمّى «الهيئة الاستشارية من أجل جمهورية جديدة» (20/05/2022)، وكلّفها بتقديم مقترحات إصلاحات اقتصادية وسياسية إليه، وبكتابة دستورٍ آخر للتونسيين بديلا عن دستور الثورة. والحال أنّ تغيير الدستور ليْس مطلبا شعبيا. والمشاركون في احتجاجات 25 يوليو/ تموز 2021 لم ينادوا بتغيير الدستور. يضاف إلى ذلك أنّ الفصل 80 المتعلق بالتدابير الاستثنائية لا يمنح الرئيس حقّ تبديل الدستور، فذلك ليس من مشمولاته، بل من اختصاص البرلمان والمحكمة الدستورية. ويبدو أنّ أنصار الثورة المضادّة، وقوى الشدّ إلى الخلف في الداخل والخارج، ضاقوا بالمحمول الحقوقي/ الديمقراطي المكثف لدستور 2014، ورأوه عقبة كأداء في وجه تأسيس دكتاتورية جديدة في تونس. لذلك دفعوا قيس سعيّد إلى تغييره، طمعا في إحياء ملامح نظام شمولي مغلق. وعمدوا، في هذا السياق، إلى ترويج مغالطات عدّة استهدفت دستور الثورة.

يروّج المتحاملون على دستور الجمهورية الثانية مغالطةً أنّه دستور حركة النهضة، ذات المرجعية الإسلامية. والواقع أنّ هذا الزعم لا يسلم لأصحابه، ذلك أنّ دستور الثورة لم يكن نتاج جهد حزبٍ معيّن ولا فرْد محدّد، ولا منحة زعيم مُبجّل. بل كان نتاج حوار مجتمعي واسع، شارك فيه خبراء، ومثقفون، وحقوقيون، ونقابيون، وممثّلو القوّات المسلّحة، والجاليات التونسية في الخارج، والهياكل الوسيطة، والجمعيات المدنية، والمنظمات الدولية، والمتحزّبون وغير المتحزّبين. استمعت اللجان البرلمانية لكلّ هؤلاء وغيرهم. وجرى درس مقترحاتهم وتوجيهاتهم، وإدراج الوجيه منها في نصّ الدستور بعد نقاش مستفيض تحت قبّة المجلس النيابي وخارجه، فقد كانت محامل مشروع الدستور مدار جدل في الفضاء العام، وموضوع حوار بين الحاكم والمحكوم، وبين النخب وعموم المواطنين على اختلاف انتماءاتهم الفئوية ومرجعياتهم الفكرية. فلم يكن دستور2014 أمرا فوقيا، ولا منجزا طبقيا، ولا سِفْرا محبّرا بغرف مغلقة أو مفروضا على الناس بأمر رئاسي. كان خيارا جماعيا، جسّد الإرادة الشعبية بامتياز. وقد نجح المكوّن الحقوقي/ التحديثي في تضمين مبادئ مهمّة في دستور الثورة من قبيل حرّية الضمير (الفصل 6)، ومدنية الدولة (الفصل 2)، والمساواة بين المرأة والرجل، واستقلالية السلطة القضائية. ومن ثمّ، فنحن إزاء دستور جرى إنجازه عبر تلاقح الأفكار والتجارب، في كنف الشفافية، والتوافق، وهو من أبرز مكاسب الثورة التونسية، ومن علاماتها المميّزة لما حمله من نفسٍ ديمقراطي/ تقدّمي.

على صعيد آخر، يذهب المناوئون لدستور الثورة إلى أنّه شتّت القرار، وبعثر السلطة، وفكّك الدولة بإقراره الفصل بين السلطات، وقطْعه مع مؤسّسة الحكم بيد شخص واحد. والحقيقة أنّ الدستور نظّم توزيع السلطة، ومنع احتكارها من طرف معيّن تفاديا لتغوّل رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو رئيس المجلس النيابي، فضبَط المشرّع صلاحيات كلّ طرف، وحدوده وأدواره على نحوٍ كان القصد منه تأمين التوازن بين السلطات، وتحقيق مطلب الرقابة المتبادلة بينها مع الحرص على استقلالية كلّ سلطة، وتعاونها البنّاء مع السلطات المجاورة. ونصّ الدستور، في هذا السياق، على تفعيل الرقابة القضائية، وحتمية إحداث المحكمة الدستورية للنظر في مدى دستورية القوانين، ولفضّ الخلافات الناجمة عن الصراع على الصلاحيات وعلى تأويل الدستور. ولا يُلام الدستور في اندلاع النزاع على الاختصاص بين الرئاسات الثلاث (الجمهورية، الحكومة، البرلمان). بل اللوم على الفاعلين السياسيين الذين لم يلتزموا حدودهم القانونية وصلاحياتهم الدستورية، وغلبتهم أهواء تمديد النفوذ، وتجاوز الاختصاص، والتهافت على الزعامة.

كما يعتقد المعارضون لدستور الثورة أنّه أسّس «دولة القُضاة»، ومنحهم امتيازاتٍ عديدة، واستقلالية معتبرة، وخصّهم بباب «السلطة القضائية»، وعندهم أنّ القضاء يجب أن يكون وظيفة لا سلطة مستقلّة. وتكمن خطورة هذا التصوّر في أنّه يروم تدجين المؤسسة القضائية، وضرب حيادها، وجعلها تابعة للسلطة الحاكمة. والأمر خلاف ذلك في دستور2014 الذي حرّر القضاء التونسي من هيمنة رئيس الجمهورية ووزارة الداخلية، ومنح المجلس الأعلى للقضاء صلاحياتٍ واسعة، وجعله هيكلا منتخَبا، وجهازا تمثيليا وازنا، تولّى النظر في شؤون القُضاة وتقويم أدائهم، ووفّر للقاضي قدْرا معتبرا من الاستقلالية على نحو ساهم، ولو نسبيا، في تعزيز العدالة، وإعلاء القانون، وخفّف من الضغوط السلطوية/ الفوقية المفروضة على القضاة منذ قيام ما تعرف بالدولة الوطنية. ومن ثمّة كان القصد في دستور2014 تحرير القاضي من سطوة السلطة التنفيذية، وتفعيل الرقابة القضائية على القضاة وغيرهم، وتكريس الحوكمة، وضمانات المحاكمة العادلة.

> دستور 2014 نموذج لعقد اجتماعي/ مدني، تحميله وِزر الفشل السياسي مغالطة كبرى تروم تيئيس الناس من مشروع الدمقرطة
>
> الثابت أنّ فرض دستور آخر على التونسيين لن يغيّر نمط حياتهم نحو الأفضل، ولن يفكّ مغالق الأزمة السياسية والاقتصادية

ومع أنّ دستور الثورة في تونس معدود من بين الدساتير الطويلة لإسهابه في ذكر تفاصيل متعلّقة بمسائل شتّى، فإنّ معترضين عليه يرون أنه لم يكن شاملا. ويستدلّون على ذلك بأنّه لم يحمل طيّه محتوى اقتصاديا مكثّفا. ويغيب عن هؤلاء أنّ تفصيل القول في البرامج الاقتصادية والمشاريع التنموية ليس من مهامّ الدستور. بل من اختصاص الأحزاب الفائزة في الانتخابات والحكومات المكلّفة بإدارة البلاد، فهي المعنية بتقديم برامج للنهوض الاقتصادي والتنمية الشاملة، وتحديد تفاصيلها وآليات تحقيقها، لكنّ ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أنّ دستور 2014 تضمّن عناوين مهمّة بشأن المسألة الاجتماعية/ الاقتصادية، من قبيل تنصيصه على الدور الاجتماعي للدولة، وعلى أنّ التشغيل حقّ لكلّ مواطن، وعلى أهمّية التنمية الجهوية والمحلّية، وضرورة تمكين الشباب والمرأة، وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى سبيل المغالطة، يزعم متحاملون على دستور الثورة أنّ تطبيقه أنتج أزمة شاملة في البلاد. والحال أنّ خَرْق الدستور وعدم تنزيل محامله في الواقع هو ما أنتج الأزمة، وأدّى إلى تعقيد الأوضاع وإرباك سيرورة الدولة، وتوتير المشهد السياسي والعمراني في تونس، فعدم تأسيس المحكمة الدستورية التي نصّ الدستور على ضرورتها أجّج الصراع على السلطة بين الرئاسات الثلاث، وغدا كلّ طرفٍ يدّعي أنّه الأجدر بحكم البلاد، وأنّه يملك حقيقة تأويل الدستور. كما أنّ عدم التزام الرئيس قيس سعيّد بواجباته الدستورية، من قبيل رفضه قبول وزراء لأداء اليمين أمامه، وعدم ختمه قانون المحكمة الدستورية، فضلا عن حلّه البرلمان، وإقالته الحكومة وتنصيبه أخرى من دون أن تنال ثقة مجلس النواب، تعدّ، بحسب مراقبين، إخلالات دستورية، ساهمت في تأزيم المشهد في البلاد. والدستور من ذلك براء.

بناء عليه، دستور 2014 نموذج لعقد اجتماعي/ مدني، حظي بمشروعية شعبية واسعة، وتحميله وِزر الفشل السياسي، مغالطة كبرى تروم تيئيس الناس من مشروع الدمقرطة. وكان الأحرى تعديل جوانب من الدستور (إعلاء الواجبات مثل الحقوق، الأغلبية المعزّزة، حكومة الرئيس ومسألة الشخصية الأقدر، ختم القوانين، تكييف إضراب قطاعات حيوية ..) بدل تقويضه، فتونس لا تحتاج دستورا جديدا، بل تحتاج عقلا قياديا تحاوريا، يؤمن بالنقد الذاتي، والانفتاح على الآخر، وتشريك المواطنين في صناعة القرار. والثابت أنّ فرض دستور آخر على التونسيين لن يغيّر نمط حياتهم نحو الأفضل، ولن يفكّ مغالق الأزمة السياسية والاقتصادية. بل سيزيد الأوضاع تعقيدا، وسيعمّق الفجوة بين الحاكم والمحكوم.

ختاما، سألت مواطنة أميركية بنجامين فرانكلين، أحد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة، عقب التصديق على الدستور الأميركي في اجتماع فيلادلفيا 1787 «ماذا منحتمونا؟» فأجاب: «جمهورية، إن استعطتم الحفاظ عليها». ويبدو أنّ الثورة منحت التونسيين دستورا تقدّميا، لم يستطيعوا الحفاظ عليه. وستكون لذلك تداعياتٌ كثيرةٌ على حركة التحديث السياسي في تونس والعالم العربي.

(أستاذ جامعي تونسي)

التغيير الكبير وعملية الإصلاح

سيف الدين عبد الفتاح

بعد أن قطعت مقالات سابقة للكاتب أشواطًا في تجلية بعض الهوامش على الظاهرة الاستبدادية، ووصلت إلى الباب الذي يتعلق بتفكيك تلك المقولات التي ترتبط بتسويغ فكرة الاستبداد ضمن مقولات اتخذت شعارات، ربما تحتضن ذلك الخطاب الاستبدادي وتلك السياسات الطغيانية والاستراتيجيات المختلفة التي ترتبط به، من المهم، بعد تجلية هذه الهوامش المختلفة، تناول كل المسائل التي تتعلق بعمليات التغيير الكبير الذي نستطيع أن نقول إنه حادثٌ لا محالة في منطقتنا، بل في العالم أجمع، ذلك أن هذا التغيير الكبير الذي تقترن به إرهاصاتٌ مهمةٌ تؤشّر على بعض ملامحه إنما تؤكّد على أن علم الاستبداد الذي أشير إليه آنفا كضرورة يجب أن تشرع في تأسيس أدوات وآليات لتفكيك هذه الظاهرة الاستبدادية في عالمنا المعاصر، سواء ارتبطت بعوامل داخلية وقابليات أساسية، أو ببيئة دولية وإقليمية سوّغت، بشكل أو بآخر، هذا الاستبداد وإسناده ودعمه بشكل مباشر وغير مباشر.

صحيحٌ أنه لا يوجد في حقل الظواهر السياسية والإنسانية في مجتمعاتنا الداخلية أو المحلية، وكذلك في البيئة الإقليمية والمنظومة الدولية، أي أمر يتمتع باليقين، إلا أن حدوث هذا التغيير الاستراتيجي القادم هو أحد ملامح هذا اليقين، والذي يقع ضمن تغييرات كبرى في المشاهد المختلفة، وعلى قمتها المشهد السياسي، وما يرتبط به من تغييرات في مجالات أخرى، ومن أدوات ومسالك استجدّت تجعل من ذلك التغيير واضحًا للعيان في إطار الرصد لهذه الملامح والظواهر التي نراها في أرجاء المعمورة، وفي جملة العلاقات والتحالفات والاستراتيجيات والحروب؛ وكذلك الأشكال التي تتعلق بالأزمات الداخلية والدولية التي تصادف عالم الأحداث بما يتواكب معه من تحولاتٍ شتّى في عالم الأفكار وفي عالم الأشياء.

البحث حول هذا التغيير الاستراتيجي وأهم سماته يفترض من كل هؤلاء الذين يهتمون بهذا التغيير ملامح ومسارات مستقبلية دراسة السنن والقوانين الفاعلة في هذا التغيير المقبل، فمؤكّد أن هذا التغيير قد فرض على الجميع إعادة تموضع تجعل من هؤلاء الذين يُحسنون قراءة هذا التغيير ضمن قوانينه الكلية، وتكوين البصائر الاستراتيجية التي تستشرف هذا التغيير والقدرة على الإسهام فيه؛ إنما هي عملية شديدة التعقيد تفترض، في حقيقة الأمر، القدرة على الإمساك بتلك المفاصل التي تتحكّم في مسارات ومصائر تتعلق بهذا التغيير، ومن ثم فإن قراءة الذاكرة التاريخية والحضارية، وقراءة الواقع، بكل تشابكاته وامتداداته وتداخلاته وتعقيداته، هي من أهم الشروط الأساسية لبناء رؤية مستقبلية لهذا التغيير، والقدرة على الإسهام فيه، والوعي بمآلاته وتأثيراته، بحيث يجعل من هذه القوى التي لها مصلحة في عمليات التغيير المنشود أن تجعل ذلك التغيير وتستثمره، فيكون في آثاره ونتائجه يصبّ في مصلحتها، وفي مقاصد هذه القوى من عمليات التغيير والإصلاح للموجود والبحث في مناحي الإصلاح المفقود، وذلك بلوغا للمقصود والمنشود.

ونؤكّد في الحقيقة أننا من مدرسةٍ ترى في الإصلاح هدفا ومقصودا ومفهوما تأسيسا لا نضعه في أي حال في قبالة هذا الفريق الذي يؤمن بالثورة، إن عملية الإصلاح في مضمونها الاستراتيجي شاملة تجعل من الثورات والانتفاضات والاحتجاجات ومسالك المقاومة المختلفة إحدى أهم الوسائل والآليات التي تتعلق بعملية الإصلاح، كذلك فإننا من مدرسةٍ ترى أن الإصلاح يمكن أن يكون جذريا وأساسيا، كما يمكن أن يكون تدريجيا ومرحليا، من دون أن نربط فكرة الإصلاح بالتدريج، وفكرة الثورة بالجذرية والراديكالية والتغيير الفوري والسريع، واتخاذ الإصلاح مظلة لكل تلك الأدوات في مناحيها المختلفة، سواء أكان الإصلاح عمليات تربوية أو في ميادين اجتماعية أو تتعلق بأحوال ثقافية، فإنه كذلك يمكن أن يكون إداريا أو اقتصاديا أو سياسيا أو تشريعيا وقانونيا. وبهذا تشكل الثورات إحدى أهم الفرص المهمة في عمليات التغيير والإصلاح، إذ تشرع الباب واسعا للقيام بهذه العمليات، في ضوء تصوّر رؤية استراتيجية إصلاحية كبرى، تجمع بين الجذري والفوري والمرحلي، في سياق يوظّف كل تلك الأدوات والمجالات ضمن رؤيةٍ متكاملةٍ لتلك العمليات في ميادين التغيير والإصلاح.

ومن المهم في هذا المقام أن نؤكّد أن السياسة كما تصورناها آنفا بأنها القيام على الأمر بما يصلحه في سياق إعادة الاعتبار لمفهوم السياسة، وارتباطه باستراتيجيات الإصلاح الكبرى إنما يدور ضمن مقدّمات خمسة، وجب علينا أن نتصوّر عمليات التغيير في إطارها؛ فالإصلاح، بهذا الاعتبار؛ إرادة قوية، واستطاعة مرعية، وأدوات وآليات ملائمة ومرضية، وتبصّر بالسنن الأساسية. ومن جانبها، تتطلب تلك العمليات بأسرها مراجعاتٍ ومتابعاتٍ تقويمية؛ هذه الأصول الخمس تربط معادلة الإصلاح ارتباطا استراتيجيا بهذا التغيير الكبير ضمن هذه الدعوة الإيمانية الكلية «إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ» [هود - الآية 88]، هذه الخماسية الناهضة والرافعة والدافعة لكل فعل تغييري هي التي تضمن لتلك التصورات والإدراكات والاستراتيجيات والسياسات قدرا مهما من التفعيل والفاعلية، ولعلّ هذه الأمور جميعا ضمن تدبرها تفرض على هذا الفريق مجموعة من المهام الأساسية.

هذا التغيير الكبير واستراتيجيات الإصلاح المرتبطة به تتطلب تلك الأمور التي تتعلق بضرورة تكوين عقل استراتيجي قادر على تبصّر عملية التغيير وإدارته، وتدبير كل الشؤون المتعلقة به، سواء تعلق الأمر بمساراته أو بمجالاته أو بمآلاته، وفي مقدمة تلك المهام، بالنسبة لهذه القوى التي تتعلق بالمقاومة والتغيير، أن تقوم في ظل هذه الظروف غير المواتية، وضمن تلك الهجمة الكبرى من هؤلاء الذين يضادّون هذا التغيير، رغم أنهم يقومون بعمل مضاد للسنن وحركة التاريخ، فإنه من المهم أن ندبر أمر تلك الأهداف المرحلية التي يجب أن نسعى إليها في عمليات التغيير والإصلاح؛ أول هذه المهام تقليل الخسائر، وثانيتها تتعلق بالحفاظ على الخمائر، وثالثتها ترتبط بإعداد الكوادر، ورابعتها تتمثل في تكوين البصائر عملا وتدبيرا.

> ليس من الضروري النظر أن يكون السياسي بالخصم من الثوري، أو يكون الثوري بالانتقاص من استثمار كل الفرص السياسية
>
> لا يوجد في حقل الظواهر السياسية والإنسانية في مجتمعاتنا الداخلية أو المحلية، وكذلك في البيئة الإقليمية والمنظومة الدولية، أي أمر يتمتع باليقين

كل تلك الأمور إنما تشكل متطلبات أساسية في هذا التغيير الاستراتيجي القائم، وضمن تصوّرات ذلك الشأن المتعلق باستراتيجيات الإصلاح، وكذلك من المهم أن نعتمد، في هذا المقام، على كل المسالك التي تنهض في دعم تلك العمليات المصاحبة للتغيير والإصلاح، اعتمادا لنظرية الساقين، وتكامل العمل في هذا التغيير ما بين السياسي والثوري، فليس من الضروري النظر أن يكون السياسي بالخصم من الثوري، أو يكون الثوري بالانتقاص من استثمار كل الفرص السياسية، بل من اللازم أن نُحدث ذلك التكامل الواجب، والتوازن المطلوب بين المسلكين في سياق تيسير كل ما يتعقل بعمليات التغيير على قاعدة أن «اختلاف المسالك راحة للسالك»، على أن يكون هذا العمل، وبشكل دائم وذلك التصور الاستراتيجي، يدعم كل منهما الآخر، لا ينقضه ولا ينفيه، ولا يستبعد أيا من تلك الأدوات التي يمكن أن تسهم في هذا التغيير الاستراتيجي الكبير، وتدعم أهله وأصحاب المصلحة فيه. ومن هنا، العمل في هذا السبيل وضمن هذا التصور يجعل من الأهمية تبصّر تلك الأمور التي تتعلق بالمتون والهوامش على عمليات التغيير واستراتيجيات الإصلاح.

(أستاذ جامعي مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads